بيان لوزير الزراعة الفلسطيني، رياض عطاري، يؤكد فيه أن قرار وقف استيراد العجول من إسرائيل جاء تنفيذاً للقرارات الصادرة عن المجلسين الوطني والمركزي، وانسجاماً مع برنامج الحكومة للإنفكاك الاقتصادي التدريجي عن السوق الإسرائيلية*

٢٠١٩/١٠/٢٦

أكد وزير الزراعة رياض عطاري، أن قرار الحكومة وقف استيراد العجول من إسرائيل، اتخذ بعد دراسة الجهات المختصة لواقع سوق العجول في فلسطين، الذي لا يعاني حاليا أي نقص ولا ارتفاع في أسعار للحوم.

وشدد الوزير عطاري في بيان صحفي مساء اليوم السبت، على أن حماية مصالح شعبنا بمن فيهم أصحاب الملاحم والتجار، أولوية لدى الحكومة، التي لن تقبل باحتكار أي جهة كانت لهذه السلعة.

وبين أن الجهات المختصة تتواصل يوميا مع الغرف التجارية لمعالجة أية ثغرات أو ممارسات للاحتكار، أو دراسة أية مقترحات تصب في المصلحة الوطنية والتجارية للسوق الفلسطينية، مؤكدا أن وزارتي الزراعة والاقتصاد ستعالجان اية ممارسات للاحتكار قد تظهر.

وأكد وزير الزراعة وفرة العجول في السوق الفلسطينية، وأشار إلى أنه بعد التواصل مع مجموع المزارعين والتجار الفلسطينيين في اكثر من لقاء نظمته الزراعة والاقتصاد، تبين وجود كميات وفيرة من العجول في المزارع والحظائر التابعة للتجار، بلغت نحو ١٢٠٠٠ عجل عشية اتخاذ القرار، وهو ما يكفي احتياج السوق في المحافظات الشمالية، وفق نمط الاستهلاك في هذا الوقت من السنة لثلاثة اشهر.

وأشار الوزير إلى أن الدراسة التي أجريت لواقع سوق العجول في فلسطين، بينت أن اجمالي ما يتم استهلاكه من لحوم العجل يقارب ٣٥ ألف طن، يستورد منها القطاع الخاص الفلسطيني بشكل مباشر ١٢ ألف طن لحوم مجمدة، وتنتج مزارع تربية العجول المحلية ما يقارب ٢٠ الف عجل سنويا، توفر قرابة ٣٠٠٠ طن من اللحوم، ويستورد الباقي والبالغ ١٢٠ الف عجل، تنتج قرابة عشرين الف طن من اللحوم من اسرائيل.

---

* **المصدر:** وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=wwdhmKa864067996110awwdhmK

وأظهرت دراسات تحليلية لمصادر العجول المشتراة من اسرائيل، أنه من اصل ١٢٠ الف عجل، لا يتعدى الإنتاج الإسرائيلي من المزارع الاسرائيلية ١٠٪ من المستورد، بواقع ١٥٠٠٠–٢٠٠٠٠ عجل فقط، أما باقي الكمية والتي تزيد عن مئة الف عجل، فإنها تستورد من قبل مجموعة صغيرة من التجار الإسرائيليين الذين يستوردون المواشي من الخارج في إطار التحكم بالسوق الفلسطيني كاقتصاد ملحق وتابع لاقتصاد دولة الاحتلال.

وبين الوزير عطاري أن اسرائيل وفي إطار حماية هؤلاء المستوردين، تمنع المزارع والمستورد الفلسطيني من بيع أية منتجات من العجول الحية او لحومها في السوق الاسرائيلية، في الوقت الذي تسمح باحتكار السوق الفلسطينية لتجارها.

وأكد أن سيطرة التجار الإسرائيليين على التوريد للسوق الفلسطينية يحرم العاملين فيه، من مزارعين وتجار ومستهلكين، من قيمة تصل في معدلها لمئتي مليون دولار سنويا، وان ليس هناك قيمة زائدة يقدمها المستورد الاسرائيلي عن المستورد الفلسطيني القادر على الاستيراد من نفس المصادر المسموح الاستيراد منها اسرائيليا، وبنفس الإجراءات والتكاليف.

ولفت إلى انه يسمح بالاستيراد من البرتغال وفرنسا وصربيا وهنجاريا وليتوانيا وأستراليا، وهي ذات الدول التي يورد منها الاسرائيليون، الامر الذي يسمح بكسر احتكار الاسرائيلي للسوق الفلسطينية من جهة، وزيادة الاعتماد على الذات بتوسيع قاعدة انتاج المزارع لثلاثة أضعاف قدراتها الحالية، وتوطين الاستيراد المباشر للتجار الفلسطينيين من جهة أخرى.

وتعزيزا للأمن الغذائي، ومكافحة الاحتكار وحماية المستهلك وعقود التجار المالية، قال عطاري إن الحكومة سمحت لهم بإدخال الكميات التي أثبتوا شراءها على مدار أسبوع كامل، ما زاد العدد لقرابة ١٥٠٠٠ عجل في الضفة الغربية.

وقال: إضافة إلى ذلك ومع استكمال مستوردين فلسطينيين إجراءاتهم وحصولهم على موافقات لاستيراد مباشر لـ ١٠٧٠٠ عجل، استكمل ادخال ٢٠٠٠ رأس منها، على ان تدخل الكمية الباقية خلال شهر تشرين الثاني المقبل، ما زاد الكمية لتقارب ١٧٠٠٠ عجل، تكفي السوق لخمسة أشهر، علما أن الأعمار والأوزان تدخل تباعا لمرحلة الذبح وتزويد السوق.

وأضاف ان الحكومة حددت سعر بيع العجول القائمة عشية اتخاذ القرار والبالغ ١٨ شيقل/ الكيلو كسقف سعري يحظر تجاوزه عند البيع من المزارعين ومن التجار الذين يملكون كميات مناسبة للبيع، حماية لحقوق اصحاب الملاحم، مؤكدا ان طواقم وزارة الزراعة تتابع ذلك في جميع المحافظات.

وأشار إلى أن وزارة الاقتصاد حددت سعر بيع لحم العجل في الملاحم بما يتناسب مع الحسابات الفنية، بما لا يزيد عن ٥٠ شيقلا للكيلوغرام، وهو نفس سعر بيعها منذ بداية العام الحالي.

واكد وزير الزراعة أن الوزارات ذات العلاقة تتابع وفرة اللحوم في الملاحم وتتأكد بشكل يومي من توفر الكميات وسهولة التوريد من الحظائر وفق الإجراءات والأصول، كما تعمل لجنة مكافحة التهريب، التي تضم: (الزراعة والاقتصاد والضابطة الجمركية والشرطة والأمن الوقائي والمخابرات)، بكل جهد ممكن للحد من عمليات التهريب ومعاقبة المهربين وفق القانون.

وأشار إلى أن الحكومة فتحت الباب لكل من يستكمل الإجراءات والمتطلبات الفنية من الاستيراد، وهذا الأمر يزيد من عدد الطلبات وعدد المستفيدين من هذا القرار.

وذكر عطاري أن قرار وقف استيراد العجول من إسرائيل، جاء تنفيذا للقرارات الصادرة عن المجلسين الوطني والمركزي، وانسجاماً مع برنامج الحكومة للانفكاك الاقتصادي التدريجي عن السوق الاسرائيلية، وردا على تنكر الحكومة الإسرائيلية للاتفاقات الثنائية، بما في ذلك احتجاز أموال الضرائب الفلسطينية وقرصنتها، ومنع تسويق العديد من المنتجات الزراعية في الأسواق الإسرائيلية، كذلك على قاعدة وقف شراء السلع والخدمات التي لها بديل في السوق الفلسطينية، أو التي يمكن استيرادها من الخارج بشكل مباشر.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/